HccH
HAGUE CONFERENCE ON
PRIVATE INTERNATIONAL LAW
CONFÉRENCE DE LA HAYE
DE DROIT INTERNATIONAL PRIVÉ
مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

الفريق العامل المعني بالوساطة
المؤتمر الهاتفي الذي عقد يوم الخميس 30 يوليو/تموز 2009

تقرير الاجتماع

المشاركون	
أستراليا	السيدة كاثي ليه
ألمانيا	السيد إيبرهارد كارل
باكستان	حضرة المستشار تصدق حسين جيلاني *(رئيسة الفريق العامل بالاشتراك)*
فرنسا	السيدة كريستين دا لوز
كندا	السيدة ليليان طومسن *(رئيسة الفريق العامل بالاشتراك)*
ماليزيا	السيد حاج محمد ناصر بن ديسا
مصر	السيد عمرو عبد المعطي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد آلن شو
الهند	حضرة المستشار فيكراميت سن
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ستفاني ب. آي
خبراء وساطة مستقلون	السيدة دنيس كارتر (منظمة جمع الشمل) (Reunite) السيدة لورين فيليون (منظمة AIFI الدولية للوسطاء الناطقين بالفرنسية)
المكتب الدائم	السيد ويليام دنكن
أعضاء الفريق العامل غير المشاركين في المؤتمر الهاتفي يوم 30 يوليو/تموز 2009	
الأردن	
المغرب	
خبير وساطة مستقل	السيد المستشار سعيد الزمان صدِّيقي

المكتب الدائم
لاهاي، هولندا
6, Scheveningseweg, 2517 KT The Hague, The Netherlands
هاتف 3303 363 (70) 31+ فاكس 4867 360 (70) 31+
بريد إلكتروني secretariat@hcch.net الموقع على شبكة الإنترنت http://www.hcch.net

يشترك في رئاسة الفريق العامل السيدة طومسن (كندا) والسيد جيلاني (باكستان)، ولكن من أجل تبسيط عملية الاتصال في المؤتمرات الهاتفية قد اتفق كلا السيدة طومسن والسيد جيلاني على أن يرأسا المؤتمرات الهاتفية بالتناوب؛ وقد رأست السيدة طومسن المؤتمر الهاتفي الأول في يوم الخميس 30 يوليو/تموز 2009.

رحَّبت الرئيسة، السيدة طومسن، بجميع المشاركين وبدأت المؤتمر الهاتفي بإلقاء مقدمة عامة ونداء الأسماء، ثم أفادت بأنه نظرا للاختيارات اللغوية للمشاركين في المؤتمر الهاتفي المنعقد في يوم 30 يوليو/تموز 2009، لم يكن هناك أي مشاركين على خط اللغة العربية. كما أضافت بأنها ستخاطب المشاركين على خط اللغة الفرنسية أولا لسماع مداخلاتهم / تعليقاتهم / أسئلتهم ثم تتبع نفس الطريقة مع المشاركين على خط اللغة الإنجليزية. وشرحت بأن الترتيب الذي سيُـتَّـبع لتقديم المداخلات داخل الخطوط اللغوية المختلفة سيتوافق مع ترتيب المشاركين كما ورد في قائمة المشاركين التي تم تعميمها قبل المؤتمر الهاتفي، ما لم يُطلَـب غير ذلك.

افتتحت الرئيسة الاجتماع وأعطت الكلمة للسيد ويليام دنكن ليقدّم تلخيصا للردود على الاستبيان التي تلقاها المكتب الدائم من الدول المشاركة، وكذلك تحليلا مختصرا للمشاكل والثغرات الموجودة حاليا كما حددتها الدول.

قال السيد دنكن (المكتب الدائم) أن المكتب الدائم قد تلقى ردودا على الاستبيان من 11 دولة من إجمالي الدول المشتركة في الفريق العامل والتي يبلغ عددها 12 دولة، كما قدم الشكر إلى المشاركين على هذه الردود. وفي سرده المختصر أبرز بأن الردود على الاستبيان بيَّـنت أن في الكثير من الدول تتوفر خدمات الوساطة على الأقل على المستوى القومي إلا أن الوصول إلى هذه الخدمات والنهوج المتبعة فيها تختلف اختلافا كبيرا ليس فقط بين الدول بل أيضا بين المناطق والأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة في حالات معينة. وتلخيصا لموضوع توفُّر خدمات الوساطة أضاف قائلا بأن في بعض الدول تُدمَج الوساطة في داخل نظام المحاكم، أما في البعض الآخر فتتوفر هذه الخدمات خارج نظام المحاكم، وفي بعض الدول يكون الأمر مزيجا من الاثنين، فيمكن توفير خدمة الوساطة بواسطة الدولة (عن طريق خدماتها الإدارية أو القانونية)، أو بواسطة منظمة غير حكومية محلية أو دولية (مثل منظمة الخدمة الاجتماعية الدولية)، أو الوسطاء الخاصين من خلال الاتصالات المحلية، وأحيانا يكون هناك خليط. وفيما يتعلق بالوساطة الدولية فيبدو أن وجود الهياكل والآليات المخصصة لهذا الغرض، أينما وجدت، لا تزال في المراحل الأولى من تطورها، وينطبق هذا على كل من الدول الأطراف في "اتفاقية لاهاي" وتلك التي ليست أطرافا فيها. فيعترف العديد من الدول بأنه لا يوجد لديها حتى الآن نظام "هيكلي" للوساطة للتعامل مع القضايا الدولية. ومن ناحية أخرى قد بدأ عدد قليل من البلدان في تطوير الهياكل والآليات اللازمة (*مثلا* في مصر فمن خلال وزارة العدل وفي ألمانيا فمن خلال مشروع مشترك تشترك فيه منظمتان غير حكوميتين). وقال أن الردود قد أكَّـدت على أن إحدى العقبات الرئيسية أمام الوساطة في المنازعات الأسرية الدولية المتعلقة بالأطفال هي عدم وجود الهياكل والآليات المناسبة لتقديم الوساطة الأسرية الدولية، وتحديدا عدم وجود نقاط دخول مركزية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات عن إمكانيات الوساطة المتاحة والنظام القانوني الأجنبي، وكذلك المشاكل اللغوية والإجراءات المضنية أو الطويلة؛ وهذا بالإضافة إلى العقبات القانونية والتكاليف الباهظة المرتبطة بخدمات الوساطة المتوفرة، وكانت من ضمن المشاكل الأخرى الصعوبات التي واجهتها الدول في تحديد مكان الطفل. وفيما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر الهاتفي فقد اقترح بأن يبدأ المؤتمر بالتركيز على بند الجدول الخاص بـ "نقاط الاتصال"، وأكد على أن نقاط الدخول هذه ينبغي تحديدها بوضوح حتى يسهل الوصول إليها لمن يحتاج المساعدة في المنازعات الأسرية عبر الحدودية.

ورحَّبت الرئيسة بفكرة التأكيد على أهمية البند التالي في جدول الأعمال تحت عنوان "نقاط الاتصال" وطلبت من المشاركين إبداء ملاحظاتهم الأولية حول المسألة وكذلك تعليقاتهم على تحليل السيد دنكن للردود على الاستبيان. وبدأت الرئيسة بمخاطبة المشاركين على الخط الفرنسي ثم الخط الإنجليزي بعد ذلك.

أعرب المشاركون عن شكرهم للسيد دنكن على ما قدمه من تلخيص وتحليل للمشاكل القائمة، ووافق جميع المشاركين على أن وجود نقطة دخول مركزية هو أمر في غاية الأهمية.

بعد ذلك بدأ السيد دنكن (المكتب الدائم) بسؤال المشاركين عن وجهات نظرهم في ماهية المهام المحددة التي ينبغي أن تقوم بها نقاط الدخول المركزية، في حال وجودها، وقال متسائلا لو سلَّـمنا بأن نقاط الدخول المركزية هذه ستعمل كجهات لتقديم معلومات، فهل ينبغي أن تزوِّد الأطراف بالمعلومات عن كيفية الوصول إلى خدمات الوساطة فقط أم ينبغي أيضا أن تعطي لهم النصيحة حول كيفية الحصول على المعلومات القانونية ذات الصلة وأين يمكنهم الحصول عليها. ثم واصل سؤاله عما إذا كان من الممكن أن تلعب نقاط الدخول دورا أكثر نشاطا وتساعد الأطراف في عملية الوساطة نفسها.

مرة أخرى بدأت الرئيسة بمخاطبة المشاركين على الخط الفرنسي أولا ثم الخط الإنجليزي بعد ذلك.

قالت السيدة دا لوز (فرنسا) أن نقاط الدخول في رأيها ينبغي أن تقدم معلومات قانونية أيضا.

وأشارت السيدة فيليون (خبيرة مستقلة) إلى أنه كانت هناك حاجة ماسة في كندا إلى وجود نقطة اتصال مركزية. وقالت أن وجود نقطة اتصال كهذه يُفترض أنها ستساعد أولا الآباء والأمهات في قضايا الاختطاف، وثانيا الآباء والأمهات الذين يواجهون صعوبات في مسائل الاتصال بأطفالهم وثالثا يُفترض أنها ستقدم الخدمات الوقائية. وأضافت بأنه لمن المهم إعطاء معلومات عامة عن خدمات الوساطة إلى كلا الوالدين، وفي قضايا الاختطاف ينبغي أن يتمتع كلا الوالدين والوالد(ة) المتروك والوالد(ة) المختطِف بنفس الحق في الحصول على المعلومات من خلال نقطة الدخول، قائلة أن نقاط الدخول يجب أن تقدم معلومات عامة عن الوساطة وكذلك قوائم بأسماء الوسطاء.

وشرح السيد كارل (ألمانيا) بأنه فيما يتعلق بقضايا اختطاف الأطفال تختلف الممارسة الحالية في ألمانيا بين القضايا التي تنطبق عليها اتفاقية لاهاي وبين تلك التي لا تنطبق عليها الاتفاقية. فأوضح بأن وزارة العدل ومكتب العدل الفدرالي هما السلطتان المختصتان في القضايا الخاضعة لاتفاقية لاهاي، في حين أن القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي فتتناولها وزارة الخارجية. كما أشار إلى أن وزارة العدل ووزارة الخارجية، بالتعاون مع وزارة الأسرة، تبحثان حاليا إمكانية إنشاء نقطة اتصال غير حكومية. ووافق مع السيدة فيليون في مسألة المجموعات الثلاث التي ذكرتها وأن أية نقطة اتصال يجب أن تقدم المساعدة إلى الآباء والأمهات في قضايا الاختطاف وقضايا الاتصال والخدمات الوقائية. كما وافق على أن الآباء والأمهات المختطِفين ينبغي إعطاؤهم نفس حقوق الوصول إلى المعلومات. وأوضح السيد كارل بأنهم يناقشون في الوقت الحالي إنشاء خط ساخن هاتفي للآباء والأمهات الأطراف في المنازعات الأسرية الدولية التي تتعلق بأطفال.

أشارت السيدة ليه (أستراليا) إلى أنه توجد في أستراليا، كما هو الحال في ألمانيا، عمليات مختلفة للقضايا الخاضعة لاتفاقية لاهاي وتلك غير الخاضعة لها. فقالت أنه بالنسبة للقضايا الخاضعة لاتفاقية لاهاي يكون الاختصاص لدائرة النائب العام، أي وزارة العدل، في حين أن القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي فتتناولها وزارة الخارجية. وأضافت موضحة بأن لو كانت أستراليا تنوي إنشاء نقطة اتصال مركزية جديدة للتعامل مع كلا القضايا الخاضعة وغير الخاضعة لاتفاقية لاهاي في نفس الوقت، فستحتاج إلى المزيد من التوضيح والمبادئ التوجيهية. وقالت أن أية نقطة اتصال مركزية كهذه ينبغي في رأيها ألا تقدم المعلومات فحسب بل يجب أيضا أن تقدم المساعدة.

أوضحت الرئيسة بأنه لا توجد في كندا نقطة اتصال مركزية يستطيع الآباء والأمهات الرجوع إليها في القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي، وبالتالي فهناك حاجة ماسة إلى إنشاء نقطة اتصال كهذه، ولكنها أضافت بأن ذلك سيتطلب إجراء المزيد من الاستشارات الداخلية.

وقال السيد عبد المعطي (مصر) أن وجود نقطة مركزية يعتبر في غاية الأهمية للآباء والأمهات وكذلك للحكومات. وقال أن أية نقطة اتصال كهذه ينبغي عليها ليس فقط تقديم المعلومات، بل أيضا عرض الخدمات كمساعدة للآباء والأمهات في تحديد أماكن أطفالهم. كما أكَّد على أنه بالإضافة إلى إنشاء نقاط الدخول هذه إلا ذلك يجب أن تصاحبه في نفس الوقت حملة لتوعية الجمهور بوجود نقاط الاتصال المركزية هذه. وذكر أنه توجد في مصر بالفعل نقطة اتصال مركزية، وأضاف بأنه لمن المهم استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى نقاط الاتصال. أما بالنسبة لنقطة الاتصال المصرية أشار إلى أنهم أنشئوا موقعا على شبكة الإنترنت يعمل أيضا على إتاحة الإمكانية للآباء والأمهات لتقديم الطلبات من خلال الموقع نفسه.

أفادت السيدة آي (الولايات المتحدة الأمريكية) بأنهم في الولايات المتحدة الأمريكية يميِّزون ما بين القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي الواردة والصادرة، بمعنى أن القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي الصادرة، على الرغم من عدم تغطيتها بالاتفاقية، إلا أن السلطات تتعامل معها أساسا وكأنها من القضايا الخاضعة للاتفاقية، أي يحصل الوالد(ة) المتروك على المساعدة من السلطة المركزية بمقتضى الاتفاقية. أما بالنسبة للقضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي الواردة فتقوم المنظمة غير الحكومية ICMEC بتقديم قدر معين من المساعدة. وأشارت إلى أنهم يتمنون لو أن هناك نقطة اتصال مركزية لكل القضايا الأسرية الدولية التي تتعلق بأطفال. وقالت أيضا أنهم الآن يتفاوضون مع مختلف المنظمات غير حكومية حول إيجاد نوع من الخدمات يكون أكثر نشاطا.

قال السيد سن (الهند) أن الهند باعتبارها دولة غير متعاقدة في اتفاقية لاهاي الخاصة باختطاف الأطفال، لم يكن لديها سلطة مركزية تستطيع التعامل مع تلك القضايا، على الرغم من أننا آملون أن تصبح الهند طرفا في الاتفاقية قريبا. وقال أنه ستكون هناك حاجة شديدة لوجود نقطة مركزية حتى للقضايا داخل الهند نفسها.

قال السيد ديسا (ماليزيا) أنه متفق على ضرورة وجود نقطة دخول مركزية وأن مثل هذه النقاط ينبغي أيضا أن تلعب دورا أكثر نشاطا وأن تساعد الآباء والأمهات المتروكين.

أوضح السيد جيلاني (باكستان) بأن باكستان لكونها ليست طرفا في اتفاقية لاهاي الخاصة باختطاف الأطفال لا توجد لديها نقطة اتصال مركزية رسمية في الوقت الحالي، ولكن باكستان على حد قوله كانت في السابق قد عملت عن كثب مع المملكة المتحدة

فيما يتعلق بقضايا اختطاف الأطفال، وأنه قد تم إنشاء مكتب في المحكمة العليا لمنصب قاضي الارتباط، الذي يمكن اعتباره – بصورة غير مباشرة – كنقطة اتصال في هذه المرحلة. كما أشار إلى أن هناك منظمتين غير حكوميتين في باكستان تقومان بتوفير خدمات الوساطة؛ ويمكن أيضا اعتبار هاتين المنظمتين غير الحكوميتين كنقاط اتصال. وأوضح بأنه كان على اتصال بكلتي المنظمتين في الأيام السابقة وأن كلتيهما قد أكدتا له تأييدهما للفريق العامل وأبدتا التزامهما بتوفير خدمات الوساطة مجانا في القضايا التي يحيلها إليهما الفريق العامل.

أفاد السيد شو (المملكة المتحدة) بان في المملكة المتحدة يُـتَّبع أيضا نظام ذو شقين، بمعنى أن قضايا اختطاف الأطفال الخاضعة لاتفاقية لاهاي تتناولها السلطة المركزية بمقتضى الاتفاقية، في حين أن القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي فتتعامل معها وزارة الخارجية. وأشار إلى أن هناك لسوء الحظ نوعا من عدم التوازن في التعامل مع القضايا غير الخاضعة للاتفاقية حيث أن القضايا غير الخاضعة للاتفاقية التي تتعلق بمواطنين بريطانيين تحظى بقدر أكبر من الاهتمام والدعم عن غيرها من القضايا. وقال أنه لمن المهم أن تكون القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي والتي تتعلق بمواطنين غير بريطانيين مؤهلة للحصول على نفس القدر من الدعم والاهتمام. وفي هذا الصدد أشار إلى المنظمة غير الحكومية البريطانية واسمها منظمة "لمّ الشمل" أو "Reunite"، التي تقدم المساعدة وخدمات الوساطة في كلا القضايا الخاضعة وغير الخاضعة لاتفاقية لاهاي، كما نوّه بأن قضاة الارتباط سيلعبون دورا مهما جدا في القضايا الأسرية الدولية التي تتعلق بالأطفال، ولكن الأمر لا يزال بحاجة إلى وجود نقطة اتصال مركزية بالإضافة إلى شبكة من قضاة الارتباط.

أوضحت السيدة كارتر (خبيرة مستقلة) بأن المنظمة غير الحكومية، "لم الشمل"، قد نجحت بطريقة ما في أن تكون بمثابة نقطة اتصال مركزية للآباء والأمهات في القضايا الخاضعة وغير الخاضعة لاتفاقية لاهاي. وشرحت بأن تلك المنظمة قدّمت المشورة للآباء والأمهات حول الإجراءات الوقائية، والنصيحة في قضايا اختطاف الأطفال وقضايا الاتصال وتلك المتعلقة بالسماح بالنقل، بالإضافة إلى عرض خدمات الوساطة في المملكة المتحدة. وقد أكَّدت على أن منظمة "لم الشمل" لم تقتصر نشاطاتها على القضايا التي تنطوي على مواطنين بريطانيين أو القضايا المتعلقة ببريطانيا العظمى. وأوضحت بأن منظمة "لم الشمل" شرعت في مبادرة مع منظمات وسلطات في مصر من أجل التعاون في قضايا حماية الأطفال الدولية وأن المنظمة نشطة أيضا في باكستان بخصوص مبادرة مماثلة.

خلصت الرئيسة عند النقطة 3 من جدول الأعمال بأن هناك بشكل عام تأييدا كبيرا وقويا لفكرة إنشاء نقاط دخول مركزية، ثم طلبت من المشاركين الانتقال إلى البند 4 من جدول الأعمال. وعندئذ طلبت من المشاركين التركيز على القضايا الواردة بالقائمة تحت البند 4 من جدول الأعمال التي يعتبرونها الأكثر أهمية والجديرة بمزيد من النقاش وأن يشيروا إلى البنود التي غابت عن هذه القائمة وكان من المفروض أن تُدرَج فيها. وقبل الانتقال إلى المشاركين في مجموعة اللغة الفرنسية طلبت الرئيسة من السيد دنكن إلقاء بعض الملاحظات الأولية.

قال السيد دنكن (المكتب الدائم) أنه سيمتنع عن إلقاء مقدمة طويلة وبالنظر إلى القائمة الواردة بجدول الأعمال، فكان باعتقاده أن الدخول بتعمق في مناقشة حول "نماذج الوساطة" قد يكون سابقا لأوانه في هذه المرحلة المبكرة، ولاسيما بالنظر إلى مدى الاختلاف في المقاربات تجاه الوساطة والذي نراه في البلدان المشتركة في الفريق العامل. ولذا طلب من المشاركين التعامل مع هذا البند من جدول الأعمال بصورة عامة إلى حد ما حتى يُـفسَح المجال لمناقشة البنود الأخرى في القائمة.

أوضحت السيدة دا لوز (فرنسا) بأن القائمة الواردة بجدول الأعمال، في وجهة نظرها، عكست أهم القضايا فيما يتعلق بعمليات الوساطة. فقالت أن الهاجس الرئيسي، برأيها، هو تكلفة الوساطة التي قد تكون باهظة وكذلك اللغات المستخدمة في عمليات الوساطة وقابلية تنفيذ الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة.

السيدة فيليون (خبيرة مستقلة) أفادت بأنها باعتبارها رئيسة منظمة AIFI الدولية للوسطاء الناطقين بالفرنسية، وهي منظمة دولية تضم أصحاب المصالح العاملين في كلا الجانبين القانوني والسيكولوجي/الاجتماعي للعائلات المنفصلة عن بعضها نتيجة نزاعات، ترى أنه لمن المهم جدا أن يبدأ الفريق العامل في مرحلة ما مناقشة تعريف مصطلح "الوساطة الأسرية الدولية". وقالت أنها متفقة على أن مثل هذا التعريف لا ينبغي أن يكون محدودا أكثر من اللازم وأن يفسح المجال لمختلف نماذج الوساطة. وأكَّدت على أهمية المبادئ الأساسية للوساطة مثل النزاهة (عدم التحيز) والسرية، وكذلك المبادئ الأخلاقية الأخرى. كما نوَّهت بأن هناك ضرورة لمناقشة التدريب السليم على أساليب الوساطة بالإضافة إلى كيفية إدخال احتياجات كلا الطرفين والأطفال في الحسبان عند إجراء الوساطة. وفي هذا الصدد أشارت إلى إحدى منشورات منظمة AIFI حول أخلاقيات الوسطاء. وفيما يتعلق بالقائمة الواردة بجدول الأعمال قالت أنها تعتبر مسائل التكلفة في غاية الأهمية، حتى أنها دعت إلى عقد جلسة مجانية لتقديم المعلومات حول الوساطة؛ وذكرت أن لديهم تجارب جيدة وناجحة جدا مع مثل هذه الجلسات المجانية لتقديم المعلومات في إقليم كوبيك. ورجوعا إلى قائمة جدول الأعمال أكَّدت على الحاجة الخاصة إلى السرعة في قضايا الاختطاف وكذلك أهمية النصيحة القانونية المستقلة وإمكانية الحصول على خدمات الوساطة باللغة التي يتحدث بها الأطراف. وقالت أنه فيما يتعلق بنماذج الوساطة يجب أن تكون هناك مرونة وأن الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة يجب أن تتحول إلى أوامر محكمة في كلا البلدين بعد إتمام عملية الوساطة بفترة قصيرة.

السيد كارل (ألمانيا) أكَّد على البند الوارد بالقائمة والمسمى "الإطار الزمني" وقال أنه لمن المهم إيجاد هيكلية جيدة للوساطة وأن يتم التعامل مع قضايا اختطاف الأطفال بالسرعة اللازمة في عملية الوساطة. وشرح بأن هناك إجراءات عديدة يمكن اتخاذها للإسراع من الإجراءات القانونية وذكر بالتحديد تسليم استبيانات لأطراف الوساطة قبل إجراء العملية بهدف الحصول على المعلومات ذات الصلة، كما يمارَس حاليا في عمليات الوساطة في ألمانيا بواسطة المنظمة غير الحكومية MIKK. وقد وافق على أن اللغة مسألة مهمة جدا ويجب أن يتسنى لأطراف الوساطة التحدث بلغتهم الأصلية في أثناء الوساطة؛ والوضع الأمثل أن يكون الوسطاء قادرين على التحدث باللغات المعنية بطلاقة، وكحل بديل يمكن الاستعانة بمترجمين فوريين. وقال أن قابلية تنفيذ الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة في كلا البلدين المعنيين تعتبر مسألة في غاية الأهمية. وذكر أنه لمن المهم جدا أن تصدر أوامر مطابقة في تلك القضايا وأشار إلى قضية اختطاف حديثة حيث صدر أمر من محكمة إسرائيلية عقبه فورا صدور أمر مطابق من محكمة ألمانية. وفيما يتعلق بنماذج الوساطة فإنه متفق على ضرورة وجود مرونة في هذا الصدد، ولكنه أضاف موضحا بأن مسألة النماذج المناسبة تتطلب المزيد من التفصيل الدقيق. ثم أشار إلى النهج الألماني كما استُخدِم في بعض مشاريع الوساطة الثنائية القومية التي اشتركت فيها ألمانيا أو تشترك فيها حاليا. وأوضح بأن في هذه المشاريع الدولية للوساطة شارك فيها وسيطان حيث كانت ثنائية القومية ومشتركة الوساطة، على أن يستوفي الوسيطان الشروط التالية: يكون أحدهما رجلا والآخر امرأة، ويكون أحدهما من البلد الأصلي لأحد الطرفين ويكون الآخر من البلد الأصلي للطرف الآخر، وأخيرا يكون لأحدهما خلفية قانونية ويكون للآخر خلفية في العلوم النفسية / التربوية.

أشارت السيدة ليه (أستراليا) إلى أنه بالإضافة إلى بنود جدول الأعمال الواردة بالقائمة فإن مسألة تحديد مكان الطفل تعتبر واحدة من أهم القضايا. وفيما يخصّ إجراءات الوساطة أكَّدت على أهمية اتخاذ الإجراءات بسرعة في القضايا التي تنطوي على الأطفال. وقالت أنها متفقة مع السيد دنكن على ضرورة وجود مرونة في مسألة نماذج الوساطة. وأشارت إلى قابلية التنفيذ مؤكدة على أنها قضية ذات أهمية بالغة وذكرت أنه يوجد في أستراليا تشريع معمول به يسمح بتحويل اتفاقات الوساطة إلى أوامر محكمة.

قالت الرئيسة أنها تودّ التركيز على نماذج الوساطة وقابلية تنفيذ الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة. وقالت أن مسألة قابلية التنفيذ ذات أهمية كبيرة لها شخصيا وأنها تتطلع إلى التبحر في هذه المسألة والمزيد من النقاش فيها.

السيد عبد المعطي (مصر) قال أنه فيما يتعلق بعملية الوساطة هناك أربع نقاط لها أهمية خاصة، الأولى هي إيجاد المكان المناسب لإجراء الوساطة، وقد يكون تحديد هذا المكان صعبا بسبب المسافات الجغرافية البعيدة جدا لأطراف الوساطة وكذلك الإجراءات الخاصة بإصدار التأشيرات وتكاليف السفر الباهظة. ولذا أشار أيضا إلى إمكانية إجراء عمليات الوساطة البعيدة المسافة باستخدام التكنولوجيا الحديثة. ثانيا أشار إلى ضرورة الإلمام بالخلفيات الثقافية والقانونية في الوساطة الدولية وأن الوسطاء في تلك القضايا سيكونون في الغالب خبراء من ذوي الأجور المرتفعة. ثالثا أكَّد على أن قابلية تنفيذ نتائج الوساطة هي مسألة بالغة الأهمية وبالتالي ينبغي على الفريق العامل بحث عملية الوساطة والقواعد ذات الصلة المطبقة في النظم القانونية الوطنية. رابعا أشار إلى نماذج الوساطة وقال أنه يكون من الأفضل أن نبدأ بالهيكليات والآليات القائمة حاليا والتي تعمل بنجاح، ومواصلة تطويرها حتى تكون قابلة للاستعمال في الوساطة الأسرية الدولية كما تصورها الفريق العامل.

أفادت السيدة آي (الولايات المتحدة الأمريكية) بأنه بالنظر إلى تعدد واختلاف النظم القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الاختلاف والتنوع في الخلفيات الثقافية واللغوية لدى السكان الأمريكيين، فمن الصعب جدا إلقاء تصريحات عامة بخصوص البنود الواردة بجدول الأعمال. وقالت أن الأمر يتطلب المزيد من التشاور داخليا قبل أن تكون قادرة على إبداء أي تعليق. وأشارت إلى أنهم قد بدءوا المشاورات الداخلية وأنهم آملون في الحصول على المساعدة في هذه الجهود من نقابة المحامين الأمريكية ومنظمات غير حكومية أخرى. وشرحت بأنها في أي حال من الأحوال ستبحث مسألة قابلية تنفيذ الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة باعتبار أن ذلك أمر حاسم وفي غاية الأهمية للمناقشات اللاحقة. وقالت أن في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن بصفة عامة تحويل الاتفاقات إلى أوامر محكمة، ما لم يكن الاتفاق مخالفا للقانون. وقالت حيث أن قابلية تنفيذ الاتفاقات بصفة عامة لن تكون مشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية، بناء على ما سبق ذكره، فما يرغبونه تحديدا هو تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في مسألة قابلية التنفيذ.

أوضح السيد سن (الهند) بأن الطريقة التي تتم بها الوساطة حاليا لدى المحكمة العليا بنيودلهي لن تتيح للأطراف إمكانية الوصول إلى الوساطة قبل الرجوع أولا إلى المحكمة، وبالطبع كان وضعا غير مقبول. واستطرد قائلا بأن تكاليف الوساطة أيضا شكلت مشكلة، ولكن حيث أن خدمات الوساطة التي تتم في نيودلهي حاليا يقدمها محامون فإن الوصول إلى النصيحة القانونية بالتالي لن يكون مشكلة. وقال أنه بوجهة نظره ينبغي توحيد نماذج الوساطة، وأوضح بأنه لا يمكن أن يتوقع مشاكل لغوية كبيرة لأن الوساطة ستتوفر باللغة الإنجليزية. أما فيما يتعلق بالنقطة الخاصة بقابلية التنفيذ، فقال حيث أن الوساطة في الهند ملحقة بالمحكمة في الهند فيصبح من السهل تحويل اتفاقات الوساطة إلى أوامر محكمة. وأفاد بأن أكبر مشكلة في الهند، في وجهة نظره، هي تحديد مكان الطفل.

أعرب السيد ديسا (ماليزيا) عن اهتمامه بنماذج الوساطة، مشيرا إلى النظم المختلفة للوساطة التي تتم داخل وخارج المحاكم. وفيما يتعلق بالوساطة في ماليزيا، أشار إلى الردود على الاستبيان التي أعطتها ماليزيا، وقال أن ديانة الوالدين والطفل تلعب دورا مهما جدا.

أعرب السيد جيلاني (باكستان) عن موافقته على بنود القائمة الواردة بجدول الأعمال. وأوضح مرة أخرى بأن الإمكانية الوحيدة للوساطة في باكستان حتى الآن هي التي يوفرها مركزا الوساطة الحاليان اللذان أشار إليهما من قبل. ولاحظ بأن الوساطة الملحقة بالمحاكم قد تضفي مصداقية أكبر؛ وأن المحكمة تستطيع تعيين الوسيط.

قال السيد شو (المملكة المتحدة) أنه لمن المهم في أثناء المناقشات حول الوساطة الإبقاء في الأذهان أن جميع الدول المشاركة تبدأ من نقاط انطلاق مختلفة. فأشار إلى أهمية الاتفاق العام على ما يجب أن يهدف إليه الفريق العامل. وقال أن مسألة قابلية التنفيذ برأيه بالغة الأهمية، كما أن الحاجة إلى الاتفاق على معايير التدريب للوسطاء ومناقشة موضوع تنظيم الوسطاء فهما بنفس الدرجة من الأهمية.

قالت السيدة كارتر (خبيرة مستقلة) أنها تؤيد إتباع نهج يتسم بالمرونة فيما يتعلق بنماذج الوساطة كما اقترح السيد دنكن. وأكَّدت على أن قابلية التنفيذ والتكاليف هما من المسائل الحاسمة الواردة بالقائمة. وأضافت قائلة بأنه من الهم مراقبة معايير الوساطة وكذلك نوعية الوساطة التي تتطلب توفير التدريب المناسب للوسطاء. وأشارت إلى أن متابعة الحالات بعد الوساطة هو أمر في غاية الأهمية. وبالنسبة للإطار الزمني للوساطة أوضحت بأن الخبرات المكتسبة في منظمة "لم الشمل" (Reunite) قد بينت لهم أن الوساطة في القضايا الخاضعة لاتفاقية لاهاي تتم في إطار زمني ضيق، في حين أن الوساطة في القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي قد تكون طويلة إلى حد كبير بسبب عدم وجود الهياكل والآليات القانونية وما ارتبط بذلك من شعور بعدم الأمان لدى الأطراف. واقترحت بأن ينظر الفريق العامل إلى ملفات القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي التي تم اللجوء إلى الوساطة فيها. وأفادت بأن منظمة "لم الشمل" قد تلقت التمويل اللازم لإجراء دراسة على الحالات القديمة التي توسطت فيها المنظمة وأنها يسعدها أن تتشارك نتائج تلك الدراسة مع الفريق العامل مستقبلا.

قدّمت الرئيسة الشكر إلى المشاركين على مساهماتهم في المناقشة المثمرة وخلصت بأن هناك اتفاقا عاما على ضرورة إتاحة الإمكانية للوصول إلى خدمات الوساطة من خلال نقطة دخول مركزية. وقالت أن المناقشة قد بينت أنه لا يزال أمامنا المزيد من العمل في موضوع نماذج الوساطة. وأخيرا أكَّدت على مسألة قابلية التنفيذ كأحد البنود التي اعتبرها المشاركون الأكثر أهمية. وقالت موضحة بأن تقرير الاجتماع الذي ستوضع فيه نقاط المناقشة سيُعمم على المشاركين للحصول على تعليقاتهم وتصحيحاتهم، ثم ستعقبه النسخة النهائية من ذلك التقرير. ثم طلبت من المشاركين إعادة النظر في ردودهم على أسئلة الاستبيان في ضوء المناقشة وإرسال ما قد يريدونه من إضافات أو توضيحات إلى المكتب الدائم. وقالت أن الاجتماع القادم سيبدأ التحضير له لعقده في بداية فصل الخريف. ثم طلبت من السيد دنكن إبداء أفكاره قبل الاستماع إلى التعليقات الأخيرة من المشاركين.

قدّم السيد دنكن (المكتب الدائم) الشكر إلى الفريق العامل على المناقشة المثمرة جدا واقترح بأن تُعمم النسخة النهائية من تقرير الاجتماع على المشاركين الآخرين في مؤتمر مالطة وأعضاء مؤتمر لاهاي وذلك لإبقائهم على إطلاع بالتطورات. كما اقترح بأن يتم جمع المعلومات التي قدمها المشاركون في مسألة التنفيذ وكذلك ملفات القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي التي تمت الوساطة فيها أينما أمكن.

أكَّدت السيدة دا لوز (فرنسا) على دعمها الكامل للفريق العامل في مسألة جمع المعلومات اللازمة.

قالت السيدة فيليون (خبيرة مستقلة) أنها تستطيع تزويد الفريق العامل بالردود على استبيان عمَّمته منظمة AIFI على منظمات الوساطة المختلفة. وقالت أنها ستتيح للفريق إمكانية الحصول على دليل الممارسة السليمة الصادر عن منظمة AIFI وكذلك ملفات القضايا السابقة التي شاركت فيها خدمة الوساطة المرتبطة بمحكمة مونتريال الابتدائية (قضايا الاختطاف وقضايا الاتصال عبر الحدود).

رحَّب السيد كارل (ألمانيا) بفكرة جمع المزيد من المعلومات حول قضية قابلية التنفيذ البالغة الأهمية. وقال أنه لمن المهم أيضا مواصلة النظر في مسألة نماذج الوساطة والمعايير المشتركة للوساطة، وكذلك تدريب الوسطاء. وأفاد بأن المراقبة في مرحلة ما بعد الوساطة هي أيضا من المسائل المهمة وأنه سوف يتصل بالمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات الوساطة في ألمانيا للحصول منها على ملفات القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي التي تمت الوساطة فيها.

قدّمت السيدة ليه (أستراليا) الشكر إلى الرئيسة والمشاركين الآخرين على الاجتماع المثمر.

أعربت الرئيسة عن موافقتها على تعميم تقرير الاجتماع على المشاركين الآخرين في مؤتمر مالطة والدول الأعضاء في مؤتمر لاهاي.

أعرب السيد عبد المعطي (مصر) أيضا عن موافقته على التعميم. وأضاف بأن مواصلة النظر في موضوع قابلية تنفيذ الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة، وكذلك جمع ملفات القضايا السابقة، هما مسألتان في غاية الأهمية.

السيدة آي (الولايات المتحدة الأمريكية) شكرت الرئيسة والمشاركين الآخرين ووعدت بتوفير المعلومات المطلوبة.

السيد سن (الهند) شكر الرئيسة والمشاركين الآخرين على الاجتماع.

السيد ديسا (ماليزيا) شكر الرئيسة والمشاركين الآخرين وقال أنه يتطلع إلى مواصلة النظر في نماذج الوساطة المختلفة.

السيد شو (المملكة المتحدة) شكر الرئيسة والمشاركين الآخرين على الاجتماع الفعال.

السيدة كارتر (خبيرة مستقلة) شكرت الرئيسة والمشاركين الآخرين وطلبت من المشاركين عند جمع ملفات القضايا السابقة أن يجمعوا أيضا الاتفاقات التي تم الوصول إليها عن طريق الوساطة وإبداء ملاحظاتهم على حجم الاعتبار أو الاهتمام الذي أعطي لمسألة قابلية التنفيذ في أثناء عملية الوساطة.

قدّمت الرئيسة الشكر إلى كل المشاركين في المؤتمر الهاتفي والمنظّمين واختتمت الاجتماع.

ملحوظة من المكتب الدائم: يتقدم المكتب بفائق الشكر والتقدير إلى السلطات الكندية على تنظيم وتمويل المؤتمر الهاتفي.